جدال عاصف بعد تصريحات الذنيبات والشيخ حمزة منصور يشكك باصلاحات خدام

أخوان الأردن يحذرون اخوان سورية من الاصلاح على الطريقة الامريكية

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

لسبب أو لآخر وبصورة نادرة قرر حزب جبهة العمل الاسلامي الأردني تمييز موقفه تجاه الملف السوري عن موقف مرجعية الحزب الممثلة بالمراقب العام لجماعة الأخوان المسلمين مما خلق انطباعا بأن المعلومات التي ترددت في أوساط خصوم الحركة الاسلامية في البرلمان حول وجود خلاف داخلي في الحركة صحيحة وهي مسألة يفندها الأمين العام لحزب الجبهة الشيخ حمزة منصور وهو يبلغ «القدس العربي» بان باب الاجتهاد والاختلاف في الرأي مفتوح في أطر الجبهة والأخوان لكن القرارات تتخذ من قبل مؤسسات القرار.

وعمليا أثارت تعليقات مبهمة قال الشيخ منصور انها اجتزئت من سياقها لمراقب عام الأخوان الشيخ عبد المجيد الذنيبات عاصفة من الجدل تحت العنوان السوري حيث أظهرت صحيفة «الغد» اليومية الشيخ الذنيبات مؤيدا لاحتمالات التحالف ما بين الأخوان المسلمين من الفرع السوري وبين نائب الرئيس المنشق عبد الحليم خدام.

وعلى هامش جدل نقدي لموقف الأخوان باعتباره تدخلا في الشأن الداخلي السوري في البرلمان امس الأول برزت مؤشرات على وجود اختلاف وتباين نادر ما بين زعامات الجبهة وزعيم الأخوان بخصوص موقف أخوان سورية من التحالف الممكن مع خدام. وفي حديث سابق لـ«القدس العربي» اعتبر النائب الاسلامي علي أبو السكر ان تصريحات فضيلة المراقب العام الذنيبات: كانت غريبة بالفعل مشيرا الى ان نواب كتلة الجبهة في البرلمان طلبوا لقاء مع المراقب العام لاستيضاح المسألة ومؤكدا في الوقت نفسه بان الاعراب عن موقف سياسي قد يكون شخصيا وقد يكون مؤسسيا لكن بجميع الأحوال لا يمكن اعتبار اي موقف اسلامي شكلا من أشكال التدخل في الشأن السوري الداخلي.

وأمس الخميس عبر الشيخ منصور عن موقف جديد ازاء المسألة برمتها عبر رأي باسم الجبهة نشر على الموقع الالكتروني للاسلاميين جاء فيه ان المصلحة الوطنية لسورية لا تتحقق عبر التعاون ما بين خدام والمعارضة الوطنية السورية مشيرا الى ان جميع الاطراف في سورية يجب ان تقف في خندق الوطن السوري للدفاع عنه ضد الخطر الخارجي كأولوية، وهذه الاشارة تشير الى ان التيار الاسلامي في الاردن يرفض الانشقاق والتمرد ضمنيا على النظام في دمشق تحت ظل وراية الاستهداف الامريكي.

وانتقد منصور في اشارة مباشرة لخدام رموز المعارضة الذين فقدوا دورهم ويريدون استغلال المعارضة الوطنية الشريفة قائلا بان من يخذل وطنه في هذا الظرف الصعب لا يمكن احترام طروحاته ولا يمكن تسميته بالمعارض. واعتبر منصور ان آخر من يحق له التحدث عن الاصلاح في سورية هو عبد الحليم خدام مشيرا الى ان من يتحدث عن الاصلاح ينبغي ان يكون صالحا في ذاته ومقنعا وان توجيه طعنة لسورية من باريس المتوحدة مع الموقف الامريكي ـ الصهيوني ليس اصلاحا مستذكرا ما الت اليه الامور في العراق بعد احتلاله بدعوى الاصلاح.

وشدد منصور بعد ان استوضحت «القدس العربي» مباشرة منه على اهمية التفريق بين مسألتين الاولى: ضرورة الحوار الحقيقي بين كل ابناء الوطن السوري الشرفاء بعيدا عن الضغوط والايحاءات الخارجية والثانية ضرورة التمسك بصلابة بمهمة التصدي للعدوان الخارجي الداهم وهي مهمة قال منصور ان المعارضة والموالاة معنيتان بها معا ولا بد من العمل عليها في الوقت ذاته وعلى نفس الدرجة من الاهمية معتبرا ان الاولوية الآن تتمثل في البحث عن جواب للسؤال التالي: كيف نحمي سورية في هذا الزمن الصعب؟ مشيرا الى ان الحركة الاسلامية الاردنية لم تعرض وساطة بين اخوان دمشق وبين النظام كما قيل لكنها معنية باستقرار الوضع الداخلي والمصالحة وتوجيه النصح ودعم اي مبادرات للتقريب بين النظام والاخوان مؤكدا انه شخصيا وآخرين في الحركة الاسلامية الاردنية استمعوا الى اجابات مطمئنة من الطرفين وتحديدا من الرئيس بشار الاسد وهي اجابات نأمل ان تأخذ طريقها الى التنفيذ. واكد منصور في حديثه لـ«القدس العربي» بان تصريحات المراقب العام الشيخ الذنيبات ظلمت واخرجت من سياقها وفسرت خارج مضمونها، ففضيلته ركز على رفض الاستقواء الاجنبي وتحدث عن الاصلاح داخل الاطار السوري وليس خارجه.

وقال منصور ان ما جرى في العراق بدعوى الاصلاح ماثل امام أعين الجميع وان الجمهورية الفاضلة ليست موجودة لا في الشرق ولا في الغرب وبالتالي فان الدعوة للاصلاح الوطني لاغراض مواجهة الخطر الخارجي شيء والمشاركة في العدوان تحت مظلة الاجنبي بدعوى الاصلاح شيء آخر.

وفيما يخص اخوان سورية وعبد الحليم خدام قال الشيخ منصور انه لا يهتم فيما اذا كان خدام تاب ام لم يتب وعلينا ان نشعر بالاستغراب عندما نسمع ان خدام يريد الاصلاح بعدما خرب الدنيا في بلاده ولجأ الان للاجنبي بدعوى حرصه على الاصلاح والتغيير. ونفى الشيخ منصور وجود تباينات كبيرة في الموقف من الملف السوري ما بين حزب الجبهة وجماعة الاخوان معتبرا ان القرارات والسياسات في الجبهة وفي الجماعة تتخذ عبر المؤسسات بعد دراستها وتحليلها وما حصل مع تصريحات الذنيبات هو ان الاجتزاء المخل بمضمونها اضر بالصورة وتسبب بالمشكلة والجدل.

وحتى على فرض ـ يقول الشيخ منصور ـ وجود اجتهادات شخصية او فردية في الرأي احيانا فاننا في التيار الاسلامي نمارس النقد الذاتي ونستعرض الامور والاداء ونقيم التصريحات، وليس من الضروري تكرار القاعدة التي يعرفها الجميع فقراراتنا مؤسسية ولا يتخذها شخص واحد ولا يمكن الاستناد الى تصريح مجتزأ هنا وهناك للتحدث عن موقف الحركة الاسلامية.

وكشف الشيخ منصور لـ«القدس العربي» ايضا عن بعض تفاصيل الحوار الذي دار بين الرئيس بشار الاسد وبين وفد من قادة الاخوان في الاردن وقال: حقيقة الامر ان الرئيس بشار كان مهذبا وليس صحيحا ما قيل ونشر عن تعليقات قاسية اطلقها في حضورنا ولقد قلنا له اننا مع سورية واننا نعتقد بان تصليب الجبهة الداخلية مسألة ملحة الان وبصراحة لم نسمع منه لا تصريحا ولا تلميحا موقفا معاندا لما قلناه او معارضا له.

وقال منصور ان الرئيس بشار لم يرفض وساطة اخوان الاردن مع اخوان سورية لان هذه الوساطة ببساطة لم تقترح اصلا، فلقد تكلمنا معه من موقع المسؤولية واستمع الينا هو باهتمام من موقع المسؤولية وكانت الروح السائدة مع الرئيس بشار طيبة للغاية. وقال الشيخ منصور ايضا لم يضع الرئيس بشار فيتو علي المصالحة مع الاخوان ولم يتهمهم بالتخطيط في اغتيالات في عائلته وكل ما سمعناه منه عند طرح هذا الموضوع هو الاشارة لعلاقاته الجيدة مع الحركة الاسلامية وترديد عبارة (انشاء الله).

الشيخ حمزة منصور

والمح الشيخ منصور الى ان حصول اتصال هاتفي معك من قبل اي شخص لا يعني انك اصبحت حليفا له، وتستهدف هذه الاشارة الرد على ما تردد حول اتصالات هاتفية بين اخوان سورية ونائب الرئيس المنشق خدام، لكن تقدير الشيخ منصور في النهاية بان المعارضة الوطنية في سورية من الصعب ان تثق بخدام، فالرجل كان في السلطة قبل الرئيس بشار وهو بالتالي مسؤول عن اشياء كثيرة اكثر من الرئيس بشار. ووصف منصور خدام خلال حديثه الهاتفي مع «القدس العربي» بالرجل الذي يهاجم بلده في الظروف الصعبة.

أخوان دمشق يريدون تنازلات من السلطة ومنقسمون حول التعاون مع مشروع خدام

عمان ـ «القدس العربي»:

اكدت شخصية اسلامية اردنية بارزة على صلة بالاخوان المسلمين في الفرع السوري لـ«القدس العربي» ان الشيخ صدر الدين البيانوني زعيم جماعة الاخوان السورية ورفاقه من قادة الجماعة لا يثقون على الاطلاق بنائب الرئيس السوري المنشق عبد الحليم خدام ولا يتعاملون بجدية مع طروحاته الداعية الى الاصلاح والتغيير داخل سورية.

واوضحت هذه الشخصية بعد ان فضلت تجنب ذكر اسمها ان اخوان سورية يرغبون فعلا باستغلال الظرف المتأزم الحالي الذي يواجهه نظام الرئيس السوري بشار الاسد وان لديهم خططا لهذا الاستغلال لكنها خطط تحافظ على مسافة معقولة وكبيرة من الامريكيين وهي خطط تهدف الى استغلال الواقع الحالي للنظام ليس للانقضاض عليه او مساندة العمل العسكري ضده وانما لاجباره على تنفيذ اصلاحات داخلية متعددة يكون من بينها فتح ملف الاخوان المسلمين في الفرع السوري بكل تفاصيله وانصافهم ومعالجة مظالمهم التاريخية.

وكشفت الشخصية الاخوانية الاردنية التي حاولت العمل على مبادرة بين الرئيس بشار واخوان دمشق النقاب عن ان الرئيس السوري لم يغلق الباب نهائيا بخصوص مصالحة مفترضة مع جماعة الاخوان المنشقة وقياداتها في الخارج. وكشفت ايضا النقاب عن ان نائب الرئيس المنشق عبد الحليم خدام هو الذي بادر بالاتصال بقيادة جماعة الاخوان في الخارج عارضا التعاون والتحالف وليس العكس فيما تعاملت الجماعة حتى الان بحذر وبرود مع اتصال خدام.

وقالت الشخصية نفسها ان قادة المكتب التنفيذي لاخوان سورية في الخارج منقسمون في الرأي الآن الى جناحين يعتبرالاول ان الرئيس بشار ماض على طريق والده في عدم فتح ملف الاخوان وانصافهم وبالتالي لا بد من استغلال خدام والتعاون معه تحسبا لأي مستجدات يمكن ان تشهدها سورية في المستقبل القريب.

وهذا الجناح متحمس الى حد ما للتعامل مع خدام ويميل اليه نسبيا زعيم الجماعة الشيخ البيانوني لكن جناح اخر في قيادة الجماعة يشكك في مصداقية خدام ويعتبر تهديداته عبارة عن استعراض فردي ويعتبر ايضا بان الاخوان سيفقدون مصداقيتهم لو ظهروا علنا الى جانب خدام او لو تم استغلالهم من قبل الجهات الامريكية.

ووجود هذا الانقسام في الرأي حسب الشخصية الاردنية الاخوانية هو الذي دفع التنظيم الدولي لجماعة الاخوان لمطالبة الفرع السوري بالتريث وعدم الاستعجال فيما يخص التعامل والتعاون مع خدام الامر الذي نتج عنه اغلاق مؤقت لخط اتصالات هاتفية بين خدام وبعض رموز جماعة الاخوان وتحديدا من الموجودين في لندن والمانيا.

وحتى الان لم يحدد اخوان سورية بشكل حاسم موقفهم من احتمالات التعاون مستقبلا مع خدام لكن الخط الارجح الان هو التريث والرصد وتجميد الاتصالات مع خدام ولو مؤقتا خصوصا وان قادة اخوان سورية يبحثون حاليا ومرحليا عن اجابات على اسئلة معلقة مهمة من بينها معرفة طبيعة العلاقة بين ما فعله خدام بشكل مفاجئ وبين الدولة الفرنسية؟

وكذلك معرفة الرؤية الامريكية فيما يخص المستقبل القريب خصوصا وان قادة الاخوان لم يتلقوا حتى الان دعوات حوار صريحة ومباشرة معهم لا من قبل الامريكيين ولا من قبل الاوروبيين.

وتؤكد مصادر الاخوان الاردنيين بان اخوان سورية يشعرون بأنهم مجروحون ومشتتون في الارض وبان الرئيس بشار لم يتقدم باتجاههم ولو خطوة واحدة.

وتشير المصادر الى ان قيادة الاخوان في سورية حاولت توظيف الاتصال الهاتفي مع خدام تكتيكيا لدفع الرئيس بشار لاتخاذ خطوات ايجابية باتجاه ملفات معلقة مع النظام ويعتبرها قادة الجماعة اساسية ومحورية.

ويتعلق الملف الاول بالغاء قانون سيئ السمعة والصيت ويعرف بانه قانون 49 وهو تشريع ينص على عقوبة الاعدام بحق من ينتسب لجماعة الاخوان المسلمين.

والملف الثاني يتعلق بمطالبة اخوان دمشق بفتح ملف خمسة عشر الف مواطن سوري مفقود جميعهم ينتسب لجماعة الاخوان وبعض هؤلاء قتل وبعضهم دفن بدون علم اهله وبعضهم الاخر سجن ولم يتحدد بعد مصيره ويطالب الاخوان بفتح السجلات والوثائق الامنية لتحديد مصير هؤلاء معتبرين هذه الخطوة اساسية جدا قبل الانتقال للملف الثالث وهو تمكين كوادر الاخوان السورية في الخارج من العودة ومن استلام جميع وثائقهم ليس في اطار العفو الرئاسي فقط ولكن في اطار تنظيف كل القوانين والتشريعات والانظمة التي تمس في الحقوق المدنية والسياسية لاعضاء جماعة الاخوان وبشكل يضمن لهم عودة متكاملة للوطن وفرصاً متكافئة في العمل والاقامة والتنقل والسفر والتجارة والاستثمار.

استغراب من سفر الرئيس وجمال لتعزية ملك البحرين بشكل مستقل.. واخواني يطمئن الاقباط بانتهاء حكاية أهل الذمة.. وانتقادات للبلطجة الاعلامية

الاخوان يشبهون عصر مبارك بالجاهلية الاولى.. ومطالبة الحزب الوطني باغلاق صحيفة «مايو».. وهجوم على هيكل.. والحكومة في مرمى الصحافة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الخميس عن الأحداث التي وقعت داخل حزب الوفد يوم الأربعاء عندما اتخذت الهيئة العليا للحزب قرارا بأغلبية 34 من اجمالي أعضائها البالغ 45 عدة قرارات بفصل رئيس الحزب الدكتور نعمان جمعة من رئاسة وعضوية ورئاسة مجلس ادارة صحيفته، واختيار نائبه الدكتور محمود أباظة رئيسا مؤقتا، واعلان جمعة بطلان القرارات واصدار قرارات مضادة بتجميد عضوية محمود أباظة ومحمد سرحان ومنير فخري عبد النور، وهي نهاية مؤسفة لم نكن نتمناها، لكن الحقيقة أن الدكتور نعمان تسبب بسياساته وقراراته في الوصول الى هذا المستوى من الصراع، واصبح مصير الوفد موضع تساؤل الآخرين الآن. هل ستوافق لجنة الأحزاب على قرار أغلبية الهيئة العليا أم لا، أم ستصدر قرارا بتجميد الحزب واحالة مشكلته للقضاء، كما استقال الدكتور أحمد ياسين نصار الأستاذ بجامعة أسيوط، وأمين حزبنا العربي الديمقراطي الناصري في اسيوط بعد أن آلت أحوال الحزب الى مستوى أسوأ من السوء، ولا املك الا الحسرة على ضياع مجهودات مئات الكوادر في أسيوط هباء، وأرسل نقيب الصحافيين جلال عارف مذكرة للنائب العام المستشار ماهر عبد الواحد، يعترض فيها على قراره حفظ التحقيقات في قضية هتك عرض الصحافيات والاعتداء على الصحافيين وقال ان الذين أشرفوا على الاعتداءات وشاركوا فيها أسماؤهم معروفة وصورهم موجودة في الأشرطة والصحف، كما أصدر النائب العام قرارا باحالة عميد الشرطة نبيل أحمد الحلوجي مفتش فرقة بمديرية أمن محافظ الدقهلية والمقدم أشرف محمد الدواخلي معاون الضبط بقسم شرطة ميت غمر بالدقهلية الى محكمة الجنايات بتهمة الاعتداء على القضاة أثناء انتخابات مجلس الشعب، واستقبال الرئيس مبارك رئيس جمهورية زامبيا وفدا يمثل المجلس الدولي للعلاقات الخارجية الأمريكي وسيفتتح مباريات كرة القدم في كأس الأمم الأفريقية اليوم ـ الجمعة ـ والقاء السيدة سوزان مبارك رئيسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من اجل السلام أعمال المؤتمر الذي تنظمه بالتعاون مع جامعة هارفارد بأمريكا واستمرار الجدل حول السماح أو عدم السماح بمرور حاملة الطائرات الفرنسية كليمنصو قناة السويس وتشريد 40 ألف مواطن في الاسكندرية بسبب الأمطار الغزيرة وطفح مياه الصرف الصحي، ثم نبدأ أبرز فقرات تقرير اليوم.

حكومة ووزراء

ونبدأ تقريرنا اليوم بحكومة الشؤم والنحس والشفافية والمأزق الذي وقعت فيه في بيع أسهم بنك الاسكندرية وقول زميلنا بمجلة «المصور» عزت بدوي عن شفافية الحكومة: «وحسنا فعل المهندس أحمد المغربي وزير الاسكان الجديد والذي شغل منصب وزير السياحة في الوزارة السابقة أن سارع بتقديم بيان عاجل أمام اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب قبل مناقشتها للطلبات العاجلة حول الصفقة، أوضح فيها موقفه باعتبار أن مجموعة شركاته الخاصة تساهم بـ5 % في شركة منصور المغربي والتي تملك 25 % من أسهم بنك كاليون مصر وانه استقال من عضوية مجلس ادارة بنك HSBC الانكليزية قبل 48 ساعة من اختياره في الوزارة السابقة. فانه كان يمكن لوزير النقل أن يحذو حذو «ابن خالته» وشريكه المغربي وزير الاسكان ويرفع الحرج عن نفسه وعن رئيس حكومته لو سارع بمصارحة الجماهير وكشف بشفافية حقيقية دوره في مفاوضات الصفقة بعد أن تم اختياره للوزارة. ولو كان فعل ذلك لكان قد دخل التاريخ من أوسع أبوابه، وكسب احترام وتقدير الجميع سواء تمت الصفقة أو لم تتم.

لكن صفقة المصري ـ الأمريكي لن تكون الصفقة الأولى والأخيرة التي تثير الشبهات حول تصرفات بعض وزراء حكومة نظيف من رجال الأعمال حتى ولو كانوا بعيدين كل البعد عن الصفقات التي تبرمها شركاتهم السابقة بشفافية وافصاح أمام الجميع، خاصة أن جميع هذه الشركات تخضع في رقابتها وترتبط مصالحها بحقائبهم الوزارية التي يحملونها، سواء في الصحة أو الزراعة أو السياحة او النقل او الاسكان».

والى «أخبار» الأربعاء ومحررها الاقتصادي محمد الهواري الذي قال وهو في غاية الاستياء والدهشة من ألاعيب هكذا وزارة: «المناقشات الساخنة التي حدثت حول صفقة شراء بنك كاليون الفرنسي الذي يساهم فيه الوزيران أحمد المغربي ومحمد منصور ـ لحصة بنك الاسكندرية في البنك المصري الأمريكي ـ تؤكد الحاجة لمزيد من الشفافية في عمليات الخصخصة وألا يكون دخول البنوك الأجنبية غطاء لعدد من المستثمرين المحليين. واذا كان الأمر كذلك في خصخصة القطاع المصرفي فان الوضع يختلف مع خصخصة القطاعات الصناعية خاصة القلاع التي بنتها مصر من أجل تحقيق نهضة صناعية شاملة وأدى التدخل الحكومي السافر في ادارة هذه المنشآت الى تعرضها للديون والخسائر خاصة شركات المقاولون وغيرها التي تسببت مديونيات الحكومة لها في تدهور أحوالها وانهيارها ومن ثم يتم الآن السعي للتخلص منها وتعميق مشكلة البطالة بخروج الآلاف من العاملين فيها الى خانة العاطلين وتحويل هذه الوحدات من منتجة الى مجرد أرض فضاء أو مخازن كما حدث في احدى شركات بورسعيد التي تحولت عنابرها الصناعية الى مخازن من أجل عيون أحد رجال الأعمال ورفضت جميع العروض التي تسعى لاستمرارها كمصانع منتجة. ولا اعتقد أن هدف وزير الاستثمار هو تحسين مناخ الاستثمار بذلك، بل الاستثمار الحقيقي الذي نسعى اليه هو في جذب المستثمرين الأجانب والعرب لبناء مشروعات جديدة.

ويؤكد كل ذلك أن برنامج الخصخصة يحتاج الى مزيد من المراجعة حتى لا تفقد الدولة جميع مصادر الدخل ويسيطر على الانتاج بعض المحتكرين مثلما حدث في صناعة الأسمنت التي خرجت بالكامل تقريبا من عباءة الدولة».

أخيرا، الى زميلنا بـ«الجمهورية» عبد الوهاب عدس الذي قال أمس وهو في غاية الضيق والاستياء في بابه الأسبوعي ـ عيون الشعب: «مطلوب وضع ضوابط لاجراءات البيع وان نستفيد من تجارب الذين سبقونا في الخصخصة وقبل كل شيء مواجهة الشبهات والفضائح التي تواجه الخصخصة وأن يتم البيع بشفافية وعلانية، وأن توجه حصيلة البيع لانشاء مصانع جديدة بديلة للمباعة وألا يكون البيع اتجاها عاما لكل ما هو حكومي أو يتبع الدولة، فهناك شركات لا يجب بيعها مادامت تحقق أرباحا طائلة بالاضافة الى ندرة انتاجها والاحتياج الشديد له حتى لا نصنع الاحتكار بأيدينا. أما حكاية الوزراء الذين انكشفت في مجلس الشعب وما التصق بهم من شكوك، فاننا ننتظر نتيجة ما سوف تتوصل اليه اللجنة الاقتصادية بالمجلس. يجب أن نعيد النظر في عمليات الخصخصة بما ينعكس لصالح الوطن وليس أفرادا محدودين، ومحدودين جدا والفضيحة أن مكاسبهم قد تتعدى الملايين وهو ما نرفضه ويرفضه معنا كل الشعب».

الشعب؟ وما الذي يعنيه هذا الشعب عند هكذا حكومة جاءت لتحقيق ما يعترض عليه عبد الوهاب والشعب.

الرئيس مبارك

والى رئيسنا الذي تعرض الى هجوم أزعجني جدا من زميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» الذي كان عنوان مقاله ـ أيحسب أن لن يقدر عليه أحد؟ ـ وهو أول مقال له بعد عودته من الحج. وفيه قال: «ليست هناك صفة واضحة عند الرئيس مبارك أكثر من العناد، فالرجل عنيد بشهادة من حوله وبدليل ما يفعله من سياسات وتصرفات وقرارات وبشهادته شخصيا حيث لا يتورع البعض عن الفخر بعناده، والحقيقة أن أي شخص حر تماماً في أن يكون عنيدا في بيته أو أسرته بل وفي شغله وحياته لكن عندما يكون من يشغل موقع الرئيس والمسؤول عن دولة ووطن هو نفسه عنيداً ويتجاوز العناد مع طول البقاء في الحكم والمنصب ومقتضيات السن وطبيعة العمر فهذا ما يجعل البلد يدفع ثمن عناد شخصي ساقه الله لموقع كل صفة شخصية في صاحبه لها تأثير في حياة كل بني آدم يعيش على أرض مصر، وهناك من يفخر بعناد الرئيس كأنه شيء يستحق الفخار، وهناك من يستسلم له ومن يتعامل مع هذا العناد كأمر واقع وقضاء نازل، وهنا مكمن خطر وفخ انهيار أمة وتداعي دولة، فليس هناك أصعب وأشق وأفدح من رئيس عنيد لوطن مستسلم وشعب يائس خنوع، والتأمل الموضوعي لقرارات مبارك لا يمكن أن ينتهي بك الا الى حقيقة واحدة وهي أن مصر تدفع كثيرا ثمن عناد رئيسها، لم نجد الرئيس مبارك يستجيب للرأي العام ولا يستسلم لارادة الناس ولا يعير اهتماما لمطلب القوى السياسية بل ويتهكم عليها بل ويتهم المطالبين بالاصلاح بأنهم يلعبون بمقادير البلد ويصف تغيير أو تعديل الدستور بالخطر الذي يمكن أن يثير فوضى ثم يعود هو في الوقت الذي يريده هو وبالطريقة التي توافقه هو ويتراجع عن كل هذا الكلام ويقرر على مضض أن يعدل ويغير شيئا طفيفا بشكل ممجوج وسخيف هو المادة 76 في الدستور وبطريقة مفصلة عبر أردأ وأسوأ وأبشع ترزية قوانين يقبلون حذاء النظام ويبوسون الأرض التي يمشي عليها المسؤولون، فيفصلون تعديلا على مقاس أسيادهم وأبناء أسيادهم، المهم عند رئيسنا أن يقرر هو ليس بناء على مطلب من الشعب. لقد طالبت مصر كلها بتغيير الوجوه الكالحة التي شاركت مبارك حكمه وعملت أدوات لرئاسته فلم يقرر مبارك تنحيتهم الا بعد 24 عاما سواء من كان في الوزارة أو من كان يدير المؤسسات الصحافية، وهذا هو وقت مبارك المناسب الذي يحكي عنه دائما، لا يأتي الا بعد أربع وعشرين سنة، وأبلغ دليل على سياسة وسيادة العند في اتخاذ القرار المباركي هو رفض الغاء قانون الطوارئ رغم أن الغاءه مطلب شعبي اجماعي لكن الرئيس لا يلغيه ولن يلغيه الا حين يقرر هو وليس نحن ، فمن نحن كي نطلب ونقرر، نحن رعايا للرئيس ولسنا مواطنين في بلد لنا فيه حق. لقد ألغى مبارك كل شيء في هذا الوطن وحوله بنظامه وجهاز أمن الدولة الى مسوخ وأشباح، فالبرلمان مزور وسيد قراره وقرار سيده، والأحزاب تحولت الى أحزاب دار مسنين ومشفى للشيخوخة أو أحزاب أمناء الشرطة الذين يديرون هذه الأحزاب التي جاءت بموافقة أمن الدولة ومصنوعيه على يديها، والنقابات مفروض عليها الحراسة أو موؤودة ومصر كلها بالتعيين، فقد ألغى الرئيس الانتخابات حتى عمداء ورؤساء الجامعات وعمداء القرى ، أما الصحف الحكومية فهو نوق يركبها السادة وبوق ينافق الحاكم.

ولعل التعديل الوزاري الأخير صورة من صور العناد الواضح والمعروف، وها هو في التعديل الأخير وزير الداخلية الذي تورط رجاله في اعتداء على المواطنين والقضاة والذي شارك في تزوير الانتخابات والذين قتلت قواته مواطنين أبرياء وفختت عيونهم في المظاهرات والذي طالب القضاة بتنحيته والذي كشفت منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الانسان العالمية والمحلية تورط وزارته في التعذيب البشع والمنظم للسجناء والمعتقلين، هذا الوزير الذي انتظرت مصر كلها أن يرحل «ما عدا أنا وكنت قد كتبت أنه لن يرحل» فاذا بالرئيس مبارك يجدد فيه الثقة ويصر عليه ويلقي بكل هذه الاتهامات القانونية والسياسية الموجهة اليه عرض الحائط ولنذهب نحن جميعا للجحيم مادام مبارك راضيا عن تنفيذ وزيره لتعليماته وتطبيق توجيهاته، ونفس الشيء مع وزير الثقافة الذي بقي كثيرا على مقعده وتجمعت ضده دوائر من الرفض خصوصا بعد حادث حريق مسرح بني سويف ولم يكن مفجعا للوزير نفسه أن يرحل بعد 18 سنة من جلوسه على مقعد الوزارة ومع ذلك فالعناد أبقى عليه».

أما في «الغد» فقد سخر هيثم الغيتاوي من صورة الرئيس وجمال مبارك في الصحف وهما يؤديان صلاة العيد ويدعوان الله بقوله: «أهم ما في صفحات الجرائد في ذلك اليوم هي صورة الرئيس حين يقف خاشعا في الصلاة أو جالسا يرفع يديه بالدعاء وتقرأ تحت الصورة تعليقا معبرا «في خشوع تام لله سبحانه وتعالى.. الرئيس مبارك يردد الدعاء مع جموع المصلين خلال أدائه لصلاة العيد» يردد الدعاء هو ده السؤال!! يعني الرئيس «بصفته» بيدعي ربنا زينا بالضبط؟!

أي واحد فينا أكيد سمع في مرة دعوات والده ووالدته بمغفرة الذنوب ورضا الله وعفوه والرزق الحلال وغير الدعوات الخاصة بالأبناء ـ اللي هما احنا ـ كل أب وكل أم بيدعوا ربنا لأولادهم دايما في كل صلاة بالهداية والصلاح بخلاف الدعوات اللي من نوعية «روح يا بني ربنا يحبب فيك خلقه ويصلح ما بين أيديك وينجيك من كل ضيقة ويعلي مراتبك ويهديك العاصي»، و«يارب يكفيك شر حاكم ظالم» يا ترى بقى الرئيس بيدعي ربنا بنفس دعوات أهالينا لينا؟! فاذا كانت حدود دعوات اهالينا وأمنيهم بتكون أننا «نتوظف» في أي حاجة طيب بقى الرئيس بيدعي لولاده يتوظفوا فين؟ ما هي العملية مقامات برضه يا جماعة. وكل برغوت على قد دعوته!! ولولا لاحظنا الصورة المنشورة في الصفحات الأولى هنلاقي جمال بجوار والده ورافع ايديه هو كمان بيدعي ربنا ـ مع ملاحظة عدم وجود علاء ـ ياترى بقى تتخيلوا كده ـ ابن رئيس جمهورية ـ هيدعي ويتمنى ايه؟».

وشنت «الغد» هجوما آخر بتوقيع زعبل مظلوم ـ جاء فيه: «من جدة الى القاهرة ومنها الى دبي ومنها الى القاهرة ومنها الى باريس ومنها الى القاهرة ومنها الى المنامة ومنها الى شرم الشيخ ومنها الى القاهرة ومنها الى الكويت ومنها الى القاهرة. هذه عينة للمحطات التي أقلعت منها واليها الطائرة الخاصة بالرئيس مبارك خلال أسبوعين فقط. فقد استهل بهما العام الميلادي الجديد ولنا أن نسأل: كم تتكلف الرحلة الواحدة للرئيس ومرافقيه، وكم تتكلف الطائرة الخاصة وقودا وصيانة وقطع غيار وأطقما وساعات طيران وانتظارا. كم هي تكلفة مرافقيه ومن يسافرون لتأمين رحلته قبله لأداء هذه المهام قبل وصوله. ومن أين تمول هذه الرحلات لأداء واجب العزاء في حاكم ولاية من ولايات دولة الامارات.

فهذا قد يقبل أو لا يقبل. لكن عندما يكون العزاء في وفاة نجل من أنجال ملك البحرين في حادث سيارة، فعلينا أن نسأل، ولماذا لم يقم بأداء هذا الواجب البروتوكولي سفير مصر في البحرين؟ ولماذا لا يكتفي الرئيس باتصال لأداء واجب العزاء؟ ولماذا لم يرسل الرئيس وزير خارجية مصر حيث تقتصر التكاليف على تذكرة سفره على احدى الطائرات في مقاعد الدرجة الأولى، اننا نتحدث عن قواعد عامة، وأيضا عن ملايين الدولارات التي تهدر فيما لا مبرر له في ظل ظروف مصر الاقتصادية. وفي ظل أن هذه المبالغ تنفق من موازنة مختلفة ومدينة، وعلينا ان نسأل عن سفر جمال مبارك بعد والده للبحرين وعن علة أن يسافر بعد والده وتكاليف هذا، وقبل هذا كله هل لنا أن نثمن عدد الساعات التي قضاها الرئيس طائرا في الجو لتأدية واجب يجوز أن يقوم به غيره، وعلة سفر غيره أيضا هل مصر لم تكن أولى بهذه الساعات وهذا الجهد، وهل خزانة مصر التي تئالم تحتمل هذه الملايين من الدولارات في أسبوعين فقط لا غير؟ أليس علينا ان نسأل عن قيمة المبالغ التي تنفق على البعثات الدبلوماسية والسفارات ورواتب العاملين فيها ليكون تقديم واجب عزاء في أحد أنجال ملك البحرين في حادث يحتاج لسفر كل هذه الوفود ورئيس الدولة شخصيا وبعده نجله، ألا يجيبنا منصف. كم رئيس دولة ذهب لأداء واجب العزاء هذا؟ والسؤال الأخير هل يمكن لمجلس الشعب أو أي جهة رقابية مراقبة تكاليف مثل هذه الزيارات وتقدير ما يحتمله دافع الضرائب في مصر منها، أليس من حقنا أن نسأل عن تمويل رحلة السيد جمال مبارك وصفته فيها؟».

ما شاء الله، ما هذه الاستجوابات؟ صحيح زعبل مظلوم.

جمال مبارك

والى جمال مبارك الذي تعرض لهجومين ساخرين في صفحة ـ سين سؤال ـ بجريدة «الغد» الأول من عنتر واشارة ـ وهو اسم وهمي ـ وجاء فيه: «اذا كان هناك من يجب أن يعتذر لشعبه عن أفعال والده لا شك أن بشار الأسد سيكون في المقدمة حيث مازالت دماء عشرات الآلاف من الضحايا في مدينة حماة ساخنة بسخونة دماء الحريري وغيره الا أن دماء الشعوب العربية لا ثمن لها. واذا كان بشار لم ولن يفعلها وكذلك الملك عبد الله بن الحسين، الا أن السؤال يبقى قائما بالنسبة لجمال مبارك الذي لم يتولى بعد مقعد والده، وعليه ان يكاشفنا ما اذا قدر الله أن يخلفنا جمال مبارك، هل سيفعل كما فعل محمد السادس ملك المغرب ويعتذر عما اقترف في عهد والده من انتهاكات واسعة لحقوق الانسان؟ اذا لم يكن جمال مبارك ملزما الآن أن يعرب عن اعتذاره أو حتى أسفه على ما يجب الاعتذار والأسف عنه، فهل هو أيضا غير ملزم بوصفه يعلن أنه اصلاحي ليبرالي ـ أو هكذا يقول ـ ويدعي انه يقود الاصلاحيين داخل حزبه؟ أليس واجبا عليه أن يحدد لنا موقفه ـ بهذه الصفة ـ من قانون الطوارئ ـ والاعتقالات بلا سقف من الزمان، وتلفيق القضايا للشرفاء والكثير من القضايا التي ذُبحت فيها حقوق الانسان، أليس واجبا على هذا الاصلاحي كي نصدق أنه اصلاحي أن يصارحنا من هو المفسد؟».

وأما الهجوم الثاني ضد جمال فشنه أحمد بشار عرابي وهو اسم مستعار أيضا وتساءل فيه عما هو مكتوب في خانة الوظيفة في البطاقة الشخصية لجمال وأضاف: «وكان طبيعيا ألا نجد ما يفيد في هذا البحث، وكان طبيعيا أن يظل السؤال بلا اجابة، ولم يعد أمامنا سوى أن نطرح عدة احتمالات، الأول أن كون السيد جمال مبارك مسجلا أمام وظيفته أنه رئيس لجنة السياسات بالحزب الوطني. وهذا أمر غير جائز لأنه عمل تطوعي أهلي أو حزبي أو اجتماعي. وبالتالي غير متصور أيضا أن تكون وظيفته رئيس جمعية المستقبل أو عضو المجلس الرئاسي لمصري ـ الأمريكي. ويبقى هناك احتمال آخر أن يكون البيان المسجل أنه رجل أعمال، وربما يكون هذا البيان صحيحا، لكننا لا بد ان نسأل عن ماهية هذه الأعمال، وهل هي أعمال تجارية ام أعمال خفية سفلية أو علوية، فلا بد أن تكون هذه الأعمال لها صدى أو ظل أو وجود من خلال بطاقة ضريبية وسجل تجاري وهو ما فشلنا في الوصول اليه باسم السيد جمال مبارك ، ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا، اذن، ربما تكون وظيفة السيد جمال مبارك أنه نجل رئيس الجمهورية أو ولي العهد، لكن حتى هذا الفرض رغم أنه يمثل واقعا في بعضه الا أنه لا يمكن تدوينه رسميا في أوراق السجل المدني، ويبقى الاحتمال قبل الأخير، وهو أن يكون السيد جمال مب